

متابعة

استدعى النائب العام المالي، القاضي علي ابراهيم، مدير الاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات ورئيس هيئة أوجيهو ومديرها العام، عبد المنعم يوسف، لبدء التحقيق معه في الإخبار المقدم ضده من الحزب التقدمي الاشتراكي، والذي أرفق بوثائق تتهمه بهدر واختلاس أموال عامة واستغلال السلطة وصراف النفوذ... «كل واحدة من هذه التهم هي إخبار بذاته وتطلب تدقيقاً واسعاً»، يقول مصدر قضائي

عبد المنعم يوسف مطلوب إلى التحقيق

محمد وهبة

قدّمت منظمة الشباب التقدمي في لبنان ومفوضية العدل في الحزب التقدمي الاشتراكي، إخباراً بحق المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات عبد المنعم يوسف، الذي يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس مجلس إدارة هيئة أوجيهو ومديرها العام. عنوان الإخبار «هدر واختلاس أموال عامة في هيئة أوجيهو»، أما مضمونه فهو ملخص على ثلاث صفحات وموثق بمجموعة ملاحق تتضمن مستندات تدعم الاتهامات التي يوجهها المستدعي ضد يوسف.

من السجل إلى القضاء

الإخبار بكامل مستنداته، يمثل خطوة في اتجاه نقل الاتهامات التي وجهها عدد من قيادتي الحزب التقدمي الاشتراكي من ساحة الإعلام إلى ساحة القضاء، علماً بأن وزراء التيار الوطني الحر سبق أن لجأوا إلى القضاء وأجهزة الرقابة من دون طائل بسبب الحماية السياسية الفائقة التي يمتاز بها يوسف.

انطلقت حملة الحزب التقدمي الاشتراكي ضد يوسف عبر أسئلة طرحها النائب وليد جنبلاط عن الجهة السياسية التي تغطي هذا المدير (لم يسم عبد المنعم يوسف ولا الجهة السياسية)، واتهمه بحرمان مناطق لبنانية من خدمات الإنترنت... ثم تلتها مواقف صدرت عن وزير الصحة وائل أبو فاعور في مؤتمر لمنظمة الشباب التقدمي، مشيراً إلى عدم تعاون يوسف مع التفتيش المالي في التفتيش المركزي. يومها، صدر عن يوسف بيان ينفي ما قاله أبو فاعور، الأمر الذي دفع المفتش العام المالي صلاح الدنف إلى إصدار بيان يؤكد فيه أن يوسف يرفض استقبال المفتشين منذ أكثر من سنة، وأنه يرفض تسليم الملفات المالية التي يطلبها للمفتشون! ردّ يوسف على الدنف، وسعى إلى تحويل القضية إلى سجل شخصي، وتحدث نيابة عن التفتيش المركزي، نافياً أن يكون ما صدر عن الدنف يمثل هذا الجهاز الرقابي.

لم ينته السجل عندما عرضت مفوضية الشباب التقدمي في مؤتمر صحافي المخالفات التي تتهم عبد المنعم يوسف بها، إذ إن السجل استمرّ وتدخل فيه وزير الاتصالات

بطرس حرب، مدافعاً عن «استقامة» يوسف، ومستغرباً طرح موضوع مخالفات «مزعوم ارتكابها أمام الرأي العام من دون إبلاغي كمسؤول عن عمل هيئة أوجيهو كسلطة وصاية بمضمون الشكاوى». ردّ أبو فاعور أتى سريعاً، قال: «غالبتني دموعي فغلبتني وأنا أقرأ عبارات الإشادة التي سبقت في بيانه، فاختلط الأمر عليّ. هل كان يتحدث عن عبد المنعم يوسف أم عن يوسف الصديق؟ إذا كان الوزير حرب يعلم خبايا وخفايا نبي الاتصالات الحديث فهذه مصيبة، وإن كان لا يعلم فالمصيبة أكبر... وللحديث صلة».

تتمة السجل، جاءت في الإخبار الذي قدّمته مفوضية الشباب التقدمي لدى النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم، وأوضح مصدر قضائي لـ «الإخبار»، أن «الأمر يتطلب الكثير من التحقيقات، ولا سيما أن الملفات المرفقة بالإخبار المقدم، تتضمن لأثمة طويلة من الاتهامات، علماً بأن كل بند من هذه البنود هو إخبار بحد ذاته يجب التحقيق فيه بشكل منفصل». وبحسب المصدر، فإن القاضي ابراهيم استدعى يوسف للمثول أمامه خلال أيام معدودة حيث ستعقد جلسة للاستماع إليه وبدء التحقيقات.

تفاصيل الاتهامات

قد لا يكون لجدول أعمال الجلسات التي يعقدها القاضي ابراهيم التسلسل نفسه الوارد في الإخبار، إلا أنه سيضم كل الاتهامات، بحسب المصدر. أول هذه الاتهامات، كما ورد في الإخبار، أن يوسف يمارس «صلاحيات مدير عام ورئيس مجلس إدارة أوجيهو، على الرغم من انتهاء ولايته منذ عام 2007، وهو يشغل في الوقت نفسه منصب المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات». ويضيف الإخبار، إن يوسف استغل هذا الأمر (الازدواج في المواقع الوظيفية) «لكي يوقع عقوداً ويبرم صفقات لنفسه بين شركات يديرها ومؤسسات يتولى رئاستها والتي تخالف القانون». ويستعين الإخبار، بمحاضر التفتيش المركزي، ليشير إلى أن يوسف أقدم على تجديد العقد مع أوجيهو على الرغم من قرار هيئة التفتيش المركزي القاضي برفض تعديل عقد الصيانة مع هيئة أوجيهو لعدم ذكر التفاصيل الفنية ومؤشرات جودة الخدمة

وتأمين الجهاز الفني المستقل الذي سيمنح صلاحية مراقبة حسن تنفيذ العقد... هذا الأمر سهّل الهدر والاستفادة المالية، فلم يتم تشكيل وتجديد الإدارة ولم تستبدل الأجزاء القديمة، بل جرى تجديد العقد بحالته المشوبة والمعيبة من دون أي تعديل، ما فوّت على الخزينة أموالاً طائلة.

كذلك، يتضمن الإخبار بنداً عن رفض يوسف طلبات شركتي الخليوي بتحديث الشبكة واستعمال المعدات الحديثة المشتراة، ما فوّت على الخزينة أرباحاً وزاد الكلفة الواجبة على المواطنين. ثم أجرى يوسف عقد

رفض يوسف طلبات شركتي الخليوي بتحديث الشبكة واستعمال المعدات الحديثة المشتراة

صيانة مبرماً بين وزارة الاتصالات وهيئة أوجيهو، فوقع هو كممثل للطرفين، وفي هذا العقد موافقة منه على طلب عقد النفقة الذي فيه هدر للمال وأمور أخرى تستوجب التحقيق.

ويورد الإخبار أمثلة عن استعمال يوسف نفوذه وسلطاته الواسعة في حقل الاتصالات، فهو يقوم بتوظيف أبناء وأقرباء كبار الموظفين وأنه يحرم موظفين من حقوق ثابتة ومكتسبة لهم ويجدد التعاقد مع موظفين أحبلوا إلى التقاعد ويصرف حوافز ومكافآت لعدد من الموظفين وفقاً لولايتهم له. ويذهب الإخبار أكثر من ذلك، عندما يشير إلى أن يوسف يملك جهازاً للتصنّت على كل المكالمات وفقاً لرغبته ومصالحته، من دون أي مبرر قانوني، وأنه وضع جهازاً بتصرفه تعود ملكيته للدولة اللبنانية، يمكنه من اعتراض أي مكالمة والتنصت عليها.

ويقتطع يوسف مبالغ مالية طائلة كبديل سفر سنوياً، من دون إبراز أين وكيف ولماذا صرفت ومن دون أي رقابة أو مساءلة مسبقة ولاحقة. وتبيّن للمفوضية أن وزارة الاتصالات تحوّل مبالغ مالية إلى أوجيهو، ومنها بدل القيمة المضافة، لكن «يوسف يقتطع هذه المبالغ ويحتفظ بها لنفسه، إذ يتبيّن أن وزارة المال لا تتسلم مبالغ منه على حساب القيمة المضافة المحوّل من وزارة الاتصالات».

ومن أبرز البنود المتعلقة بمخالفات يوسف، هي تلك المتعلقة بامتناعه عمداً عن تسهيل أي مراقبة على المال العام في الهيئات التي يتولاها، فهو لا يجيز الرقابة الداخلية والخارجية ويرفض تحديث نظام الفوترة وخدمة الـ DSL والتخاير الدولي، ما يفوّت على الخزينة أموالاً طائلة، أو على الأقل لم يتبيّن أوجه صرفها وكيفيةها وقيمة المبالغ المحصلة.



صرف نفوذه والتمس منصفه لنفسه وأهمك وأخر أعمالاً كان عليه القيام بها (مروان بوحيذر)

تقرير

«طلعت ريحتكم» تعود إلى رياض الصلح

وإقرار المراسيم والقرارات المتعلقة بحل أزمة النفايات، ومطالبة المجلس النيابي «وضع قانون انتخاب يضمن التمثيل العادل لكل فئات الشعب ويحتكم إلى الدستور مع النسبية والإصلاحات». أعلنت الحملة أنها لن ترفع شعار «طلعت ريحتكم» داعية الجمعيات والمجموعات الأخرى إلى التوحد في هذه الأنشطة. لم تقتصر عودة «طلعت ريحتكم» إلى الشارع على التقارب مع المجموعات في المرحلة الحالية، إنما أعلنت رؤيتها المستقبلية التي أتت

عند الساعة الواحدة ظهراً أمام قصر العدل من أجل مساءلة المدعي العام المالي في ملف التحقيقات المتعلق بقضية النفايات. التحرك الثاني سيكون يوم الخميس في التوقيت نفسه أمام وزارتي الإتصالات والمالية من أجل المطالبة بالإفراج الكامل عن أموال البلديات لتسهيل عملها في الكنس والجمع والمعالجة. أما التحرك الكبير، فسيكون نهار السبت المقبل، إذ دعت الحملة إلى تظاهرة مركزية في ساحة رياض الصلح من أجل مطالبة الحكومة بالإنعقاد فوراً

شددت على أن يكون الحل المقترح خاضعاً لدفتر شروط بيئي وصحي ووفق خطة مستدامة تلتزم المبادئ البيئية مثل التخفيف من إنتاج النفايات، الفرز وإعادة التدوير. والمطالبة بمشرفين مستقلين من أجل تقديم تقارير دورية للتأكد من سير الخطة والالتزام بها. أما المطلب الآني الثاني، فتمثل بالمطالبة بقانون إنتخابي نيابي يضمن التمثيل العادل لكل الفئات، وهو القانون النسبي. لذلك، دعت الحملة إلى سلسلة من التحركات تبدأ غداً

«ولقاء الدولة المدنية»، إلى الشارع أتى هذه المرة بمسار واضح حددت فيه رؤيتها المستقبلية وأهدافها الآنية، كما عادت إلى مكان اندلاع المواجهات الأولى مع القوى الأمنية: ساحة رياض الصلح. فقد أعلنت «طلعت ريحتكم» أمس أنها في المرحلة الحالية تطالب بأمرين أساسيين: أولاً، حل أزمة النفايات بطريقة صحية وبيئية، مع التأكيد على سحب ملف النفايات من مجلس الإنماء والإعمار ووضعها تحت سقف وزارة البيئة. كذلك

بعد غياب ملحوظ عن الشارع قررت حملة «طلعت ريحتكم» أن تعود إلى نقطة الإنطلاقة الأولى في ساحة رياض الصلح بعد مراجعات تقييمية للأشهر المنصرمة. ثلاثة تحركات ستقام هذا الأسبوع للتأكيد على أن الحراك الشعبي لم ينته. فازمة النفايات لا تزال قائمة وعمليات الحرق المسرطنة تزداد يوماً في ظل تراجع جدي للحراك الشعبي في الآونة الأخيرة. عودة حملة «طلعت ريحتكم»، بالمشاركة مع «حلّوا عنا»، «حراك الجبل» و